المطاعم المستهلك الأكبر للحوم

كيلو لحم الغنم بـ١٢٠ ألف ليرة والعجل بـ٨٠ ألف في أسواق دمشق

| عبد المنعم مسعود

قال رئيس جمعية اللحامين بدمشق محمد يحيى الخن: إن سوق اللحوم عاد لنشاطه بعد عطلة عيد الفطر مبيناً أن عمليات بيع الخراف بدأت مرتفعة زيادة على سعرها في رمضان بما يقارب ٤ آلاف ليرة للكيلوغرام القائم حين سجل انخفاض وصل بسعر الكيلوغرام إلى سعر ٣١ ألف ليرة.

وبين الخن في تصريح لـ«الوطن» أن إجمالي عدد الذبائح خلال شهر رمضان في العاصمة بلغ ٢٦ ألف ذبيحة من الخراف بمعدل وسطي قدره ٩٠٠ ذبيحة يومياً وذلك بزيادة تقدر بثلاثمئة رأس عنها قبل رمضان، كاشفاً أن السبب الرئيس في تحريك سوق اللحوم خلال الشهر الفضيل يعود لنشاط المطاعم التي كان لها النصيب الأكبر في عمليات الشراء.

وأشار الخن إلى أن عدد العجول التي استهلكتها العاصمة خلال شهر رمضان بلغ ١٧٥٠ عجلاً وبمعدل وسطي بين ٥٠ إلى ٦٠ رأساً يومياً، مبيناً أن سعر كيلوغرام العجل القائم اليوم يتراوح بين ٢٧ و٣٠ ألف ليرة وذلك حسب العجل فلكل عجل سعره وأن سعر الكيلوغرام من الهبرة يصل في السوق اليوم إلى ٨٠ ألف ليرة على حين أن سعر الكيلوغرام بعظمه منه اليوم نحو ٤٥ ألفاً.

وبالعودة لأسعار لحوم الخراف وفقا لرئيس جمعية اللحامين فإن واقع السعر اليوم للكيلوغرام من دون دهن وصل لسعر ١٢٠ ألف ليرة وبلغ سعر الكيلوغرام المجروم ١٠٠ ألف ووصل سعر الكيلوغرام بعظمه من لحمة الفخذ ٩٠ ألفاً وللكتف والرقبة والمثلة ٧٥ ألفاً بينما بلغ سعر الكيلوغرام من الإلية ٥٥ ألفاً، مبيناً أن سعر سودة الخروف وصل ٦٠ ألفاً والرأس ٤٠ ألفاً واللسانات عند ٢٥ ألفاً والنخاعات ١٠ آلاف ليرة.

وأعاد الخن أسباب عودة ارتفاع أسعار الخراف القائمة للارتفاع لتوافر المراعي بكثرة في فصل الربيع نتيجة الأمطار وهذا ما دعا المربين للإحجام عن البيع لتوافر المرعى المجاني وعدم الحاجة لشراء الأعلاف، متوقعاً أن تحافظ الأسعار على ارتفاعها لما بعد قدوم عيد الأضحى.

وأكد الخن أن التهريب مازال مستمراً وأنه يساهم بالحفاظ على ارتفاع الأسعار، إضافة لعدم قيام تجار الأعلاف على الرغم من توافر المراعي المجانية بتخفيض أسعارها، فهم يخزنونها لوقت قادم.

وكشف الخن عن إقبال المربين حالياً على شراء الخراف الصغيرة التي لا يتجاوز وزنها ٢٥ كيلوغراماً وذلك من أجل تسميتها استعداداً لموسم عيد الأضحى.

محسوبيات في توزيع الأعلاف على مربي الثروة الحيوانية

مدير زراعة حمص لـ«الوطن»: الشكوى قيد التدقيق وسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال ثبوت أي خلل

| حمص ــ نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» شكوى من عدد من أهالي قرية الرقاما بريف حمص الشرقي تتحدث عن عدم عدالة توزيع الأعلاف للفلاحين ومربي الثروة الحيوانية من اللجان الأهلية المشكلة لهذه الغاية، وأن عمليات توزيع المنح تتم ضمن المحسوبيات والاعتبارات الشخصية، وبالتالي يحرم منها بعض ممن يستحقونها وهم الأحوج إليها لكون هذا التوزيع يأتي في إطار تقديم الدعم والمساعدة لهم لتأمين لقمة عيشهم ومساعدتهم على تطوير الواقع الزراعي في قراهم.

وأشار المشتكون في تفاصيل شكواهم إلى بدء توزيع أعلاف لمربي الماشية الذين لا يستطيعون تلبية احتياجات بضعة رؤوس أغنام أو أبقار من العلف باعتبار أن هذه الماشية مصدر رزقهم الوحيد، لكن ما حدث أن معظم الكمية ذهبت لأشخاص محددين وبعضهم لا يملكون في الأساس أغناماً أو مواشي.

ولفتوا إلى أن عائلة واحدة حصلت على ٥ حصص، وبعضهم استلم كميات لكل أفراد عائلته وأقربائه، حتى إن أعضاء اللجنة الأهلية المشكلة في القرية لإدارة عملية التوزيع أيضاً كان لهم النصيب الأكبر على «حد قولهم»، موضحين أنهم تقدموا بشكوى خطية رسمية إلى محافظة حمص منذ أيام ولم يتلقوا أي رد حتى تاريخه.

من جانبه بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أنه وبناءً على كتب موجهة من وزارة الزراعة وقرار المحافظة تم تشكيل اللجان المجتمعية بمنطقة الأرياف، ومهمة هذه اللجان موافاة مديرية الزراعة بأسماء المستحقين الذين سيستفيدون من التوزيع، وفي حال وقوع أي خلل فإنه يقع على عاتق أعضاء هذه اللجان.

وأكد حمدان وصول شكوى لمديرية الزراعة من المحافظة وحالياً الموضوع والشكوى قيد التدقيق في كل جوانب الشكوى ومضامينها، وسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق أعضاء اللجنة في حال ثبوت أي خلل بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة.

وأشار حمدان إلى أن الأعلاف الموزعة مركزة للأغنام بمعدل ٥٠٠ كغ علف لكل مستفيد، وأن المناطق المستفيدة منها هي تدمر والقريتين ودائرة المركز الشرقي منها الرقاما والفرقلس وعين النسر والعامرية وغيرها.

وبين حمدان أن عدد المستفيدين الإجمالي من الكمية الموزعة على مستوى المحافظة بلغ ٦٠٠ مستفيد، بينما بلغ عدد المستفيدين في قرية الرقاما موضوع الشكوى ٦٠ مستفيداً.

محاولات لإنعاش مشاريع الجامعة المتعثرة!

رئيس جامعة حماة لـ«الوطن»: برنامج عمل لتجاوز المعوقات

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد رئيس جامعة حماة الدكتور عبد الرزاق سالم لـ«الوطن» المنعكسات السلبية الكثيرة لتأخر تنفيذ مشاريع جامعة حماة المتعثرة على تطوير التعليم الجامعي بحماة نظرياً وعملياً، وعلى الواقع الخدمي والمجتمعي بحماة.

وأوضح أن العمل في تلك المشاريع لا يسير وفق الرغبات والطموحات، الأمر الذي يتطلب من الجهات العامة المنفذة، تجاوز معوقات العمل، وبث الحيوية والنشاط في مفاصلها، للنهوض من تعثرها ومواصلة العمل بتلك المشاريع بوتيرة عالية، وخصوصاً بعد وضع النقاط على الحروف، وبحث كل المعوقات في اجتماع خاص دعا إليه المحافظ محمود زنبوعة مؤخراً كل الجهات المعنية بتلك المشاريع للنهوض بها.

وذكر سالم أن المشاريع المتعثرة هي مشروع بناء جامعة حماة الذي يقع على أوتوستراد حماة – حمص، وبمساحة ١٤٠ هكتاراً، وكلفته ١٣ مليار ليرة، ونسبة التنفيذ فيه لتاريخه لم تتجاوز الـ٣٠ بالمئة، بسبب عدم معالجة الإشغالات بحرم سوره، موضحاً أن المشروع يقام على أرض جامعة حماة، في منطقة جنوب الملعب بجوار المدينة الجامعية ومبنى كلية الآداب، وبموجب عقد يعود إلى العام ٢٠١٨ موقع بين الجامعة ومؤسسة الإسكان العسكرية فرع رقم ١٠٤، بقيمة حوالي ٤ مليارات ليرة وبمساحة ١٥٨٠٠ متر مربع وبمدة عقدية ٩٠٠ يوم، وقد تمت المباشرة العقدية فيه بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٣، وبلغت نسبة الإنجاز فيه حتى اليوم نحو ٥٠ بالمئة فقط.

أما معهد الطب البيطري فأوضح أن بناءه يتكون من قبو كبير و٣ طوابق بمساحة إجمالية تبلغ ٣٦٥٠ متراً مربعاً، فالمدرج يتسع لنحو ٥٠٠ طالب وطالبة مجهز بغرفة إسقاط سينمائي، ومدرجين آخرين سعة كل منها ٢٠٠ طالب وطالبة، ونسبة الإنجاز فيه ٧٠ بالمئة فقط.

ونظراً لأهمية هذه المشاريع التعليمية والخدمية، وضرورة استئناف العمل فيها للنهوض بها من تعثرها بسبب فروقات الأسعار ونقص المحروقات، والإشغالات بمشروع الجامعة، وأشار سالم إلى عقد اجتماع موسع برئاسة المحافظ ضم مديري فرعي مؤسسة الإسكان العسكرية والشركة العامة للطرق والجسور وممثلين عن الشركة العامة للدراسات الهندسية، ومديري الشؤون الهندسية والجاهزية في الجامعة، تم خلاله استعراض نسب الإنجاز وبحث معوقات التنفيذ وأسبابها في المشاريع المذكورة.

ولفت إلى توجيه المحافظ بحلول فورية لبعض المعوقات، كما تم اعتماد برنامج عمل يتضمن اجتماعاً دورياً كل شهرين لتتبع مراحل العمل، ووضع كامل الإمكانات المتاحة لتسليم هذه المشاريع وفق مواعيد محددة.

وأضاف الدكتور سالم: أكدنا للحضور أهمية هذه المشاريع الحيوية بالنسبة للجامعة خصوصاً وللمحافظة عموماً، وأن مشفى الجامعة يخدم العملية التعليمية ويحقق دوراً اجتماعياً مهماً للمواطنين من خلال الخدمات التي يقدمها في حال استلامه، وهو ما يتطلب من الجهات المنفذة الإسراع في التنفيذ. كما أن مشروع موقع الجامعة من أهم المشاريع الحيوية، لكونه يؤمن حلولاً جذرية للكثير من معوقات العمل التي تعاني منها الجامعة، وخاصة مسألة التوزع الجغرافي للكليات في المحافظة كما في مصياف وسلمية، حيث يعد تجمع الكليات في مكان واحد شرطاً أساسياً لتأمين الكهرباء لها بشكل دائم عن طريق تأمين خط معفى من التقنين، وكذلك آلية الإشراف على العمل ما ينعكس على واقع العملية التدريسية في الجامعة بشكل عام.

• أرشيف

ردود فعل متباينة لدى الأهالي

بلدية حلب تشن أضخم حملة لإزالة تعديات البسطات على الأملاك العامة

تقديرات بوجود ٣٠ ألف بسطة في شوارع المدينة

| حلب- خالد زنكلو

نفذ مجلس مدينة حلب في الأيام الأخيرة أضخم حملة لإزالة إشغالات وتعديات البسطات على الأملاك العامة في مركز المدينة والمحاور المتشعبة عنه والرئيسية في مناطق شيوع البسطات، ما أثار ردود فعل متباينة لدى الشارع الحلبي بين مؤيد ومعارض للخطوة التي لم تشهدها المدينة من قبل.

مجلس المدينة اضطر إلى اتخاذ هذا الإجراء، جراء استفحال الظاهرة بشكل كبير شوه المشهد الحضاري للمدينة وأعاق حركة المرور في بعض شوارعها، على الرغم من غض نظر مسؤولية عن نشوء ونمو الظاهرة وتشعبها وامتدادها لمناطق جديدة.

ومرد ذلك، إلى اعتبار البسطات أهم مصدر رزق للكثير من طالبي فرص العمل من سكان المدينة، ممن يضيق عليهم رأس المال في تأسيس فرص عمل مناسبة لمدخراتهم ودخولهم التي يحصلون عليها لمواجهة الضائقة الاقتصادية التي تعصف بعاصمة الاقتصاد السوري جراء التضخم وارتفاع الأسعار.

أصحاب بسطات، ممن التقتهم «الوطن»، ذكروا أن مجلس المدينة عادة ما يشن حملات لإزالة البسطات الشاغلة للأرصفة وأجزاء من الشوارع في مثل هذا الوقت من العام، مع مطلع فصل الصيف حيث تتكاثر البسطات على اختلاف أنواعها، ولاسيما المتخصصة منها بعرض الخضار والفواكه الصيفية، لكنهم لم يتوقعوا بأن تتضخم الحملة لتلاحقهم في أهم مناطق عملهم، الواقعة خارج نطاق مركز المدينة كأهم مركز نقل لمزاولة أعمالهم.

وبينوا أن الحملة انطلقت من باب جنين بمركز المدينة، والذي يعد أهم سوق تجاري لبسطات الخضار والفواكه، التي تتوافر بأسعار تنافسية تقل بمقدار ٢٠ إلى ٥٠ بالمئة عن نظيرتها في الأسواق الأخرى التي تتصف بأنها راقية، ولاسيما الواقعة في الشطر الغربي من المدينة، ولذلك دعا أصحاب دخل محدود إلى تنظيم عمل سوق البسطات للإفادة منها في تخفيض نفقاتهم بدل تحكم أصحاب المحال التجارية بالأسعار الجشعة التي ترضي جيوبهم ونهمهم إلى الربح.

وامتدت الحملة إثر ذلك لتشمل محور باب الفرج المجاور لباب جنين، مروراً من جهة الشمال بشارع التلل، المتخصص ببيع الألبسة، وخصوصاً النسائية منها، قبل أن تصل إلى شارع النيال المتصل معه وحتى سوق ميسلون في الضفة الشمالية الشرقية من مركز المدينة، وهو سوق يعتمد على بيع الخضار والفواكه التي تشغل عشوائياً مساحات لا بأس بها منه، كالأرصفة والساحات العامة التي يصعب للسيارات العبور منها من دون وجود عناصر الشرطة.

الحملة، وبحسب شهادات الأهالي لـ«الوطن»، تشعبت بالتوازي في الجهة المقابلة للسابقة، لتشمل الجميلية والفيض غرب وجنوب غرب مركز المدينة، وهما أهم حيين يضمان البسطات المتنوعة باختصاصاتها المختلفة ويقصدهما سكان المدينة لتوفير بسطاتهما المستلزمات والحاجيات بأسعار مقبولة مقارنة بغيرهما من الأسواق، وبخاصة للفواكه بجميع أصنافها، بما فيها المستوردة.

وتوقع متسوقون لـ«الوطن» انطلاق حملة مكافحة إشغالات البسطات قريباً إلى شوارع أحياء بستان القصر والكلاسة والفردوس جنوب مركز المدينة ثم إلى السكري والمشهد وصلاح الدين والأعظمية جنوب المدينة، قبل وصولها إلى حي الشعار شرقاً وإلى شوارع الأحياء الراقية في الفرقان غرباً والتي تتخصص بسطاتها ببيع الألبسة ثم إلى شوارع حيي حلب الجديدة شمالي وجنوبي وأحياء الحمدانية أقصى غرب حلب.

وتوقع مراقبون لـ«الوطن» أن يجري إزالة لا يقل عن ٣٠ ألف بسطة من أحياء المدينة المختلفة، في حال استمرار جهود مجلس المدينة، الأمر الذي سيحرم عدد أسر مماثل من مصادر رزقها التي تؤمنها البسطات راهناً، لكن سيريح عمال النظافة في المجلس من أعباء إزالة أطنان القمامة التي تخلفها يومياً بسطات الخضار والفواكه وغسل الشوارع من الأتربة والأطيان المتراكمة.

وطالب أصحاب بسطات عبر «الوطن» مجلس المدينة بتوفير أسواق بديلة لممارسة عملهم، وخصوصاً من خلال البراكيات المتخصصة التي اعتمدت سابقاً في ساحات أحياء معينة عوضاً عن الأكشاك التي كانت تشغل شوارع المدينة قبل سنوات، وذلك لضمان مصدر أرزاق عائلاتهم ووقايتهم من شر العوز والفاقة.

واشتكى هؤلاء من قلة فرص العمل بعد حدوث الزلزال المدمر، الذي ضرب المدينة في ٦ شباط الماضي، بعد إغلاق الكثير من الورش في أحياء شرق المدينة التي كانت تشغل أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل.

وتوقع بعضهم بأن تخمد حملة إزالة البسطات بالتدريج وأن يعاودوا عملهم المعتاد، كما جرت العادة في السنوات السابقة!.